محضر الجلسة رقم 614

التاريخ: الخميس 20 رجب 1429 (24 يوليوز 2008).
الرئاسة: المستشار السيد مصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: خمسة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال.
جدول الأعمال: الجلسة الختامية للدورة الربيعية 2008.

المستشار السيد مصطفى عكاشة رئيس المجلس:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

يسعدني بمزيد من الاعتزاز أن أختتم أشغال الدورة الربيعية لمجلسنا الموقر، وبلادنا قد تحولت بفضل الله إلى منظومة من الأوراش الكبرى المتنوعة كما وكيفا التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث لايكاد يمر يوم دون أن تشغل هده الأوراش المباركة موقعا في ربوع الوطن وتعم بخيرها مختلف الميادين الوثيقة الصلة بالحياة اليومية لعموم المواطنين، وبالأخص هؤلاء الذين لم ينالوا نصيبهم الكافي من الحاجيات الضرورية التي تشكل في مضمونها وصفة المواطنة، حتى أمسى يتراءى لنا الحرص على التصدي الحقيقي والذي لارجعة فيه بكل مظاهر التهميش والاستثناء والإقصاء الاجتماعي والاختلال في التوازن بين الجهات، وهي مظاهر تتنافى مع متغيرات الألفية الثالثة.

إنه تفعيل واضح وتجسيد ميداني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتوازى الجهود المبذولة في مضامينها مع التحديات التي لايخف وزنها ولا يقل شأنها، والمتمثلة في إكساب الوطني المناعة اللازمة والفعالية المرغوبة وسط مناخ دولي صعب المراس، بما يعرفه من إكراهات وما يكتنفه من عقبات.

ويبدو ذلك على سبيل المثال فيما تسجله أسعار النفط ومشتقاته في السوق العالمية من ارتفاع محول غير مسبوق يؤثر بمرارة على ذوات إنتاج آلياتها حتى في الدول المصنعة، فناهيك بما يخلفه ذلك من آثار سلبية على اقتصاديات الدول الأقل نموا.

وبالرغم من ذلك، نجد أن المسار الديمقراطي الذي تنهجه بلادنا يواصل سيره الطبيعي والسليم في إطار الدستور وقيام المؤسسات بما هو منوط بها من مهام، حيث يستنشق الجميع عبيرة الحرية التي اتسع هامشها وامتدت مساحتها، وقد كان ذلك هو السبيل الأنجع للاقتراب أكثر من وضعنا وتشخيص أحوالنا، إذ تعرف على كل ما يستوجب التقديم والإصلاح والتحسين.

ويكفي أن تصدق الرغبة وتخلص النية من طرف كل فاعل سياسي وأن يكون الاختلاف في الرأي أو وجهة النظر أو التحليل مبعثا على الاجتهاد والابتكار وصياغة البدائل الممكنة التي لا تتجاوز المصالح الوطنية العليا الموضوعة فوق كل اعتبار، حيث لاتصح أية مزايدة أو تسابق محموم للركاب على المواقف الجاهزة.

ويحل لنا هنا التنويه على ما اجتمعت عليه كلمة المغاربة في شكل إجماع وطني موحد حول التمسك الدائم بالوحدة الترابية للمملكة، والأسلوب الحكيم الذي ارتداه جلالة الملك لحل الإشكال القائم بهذا الخصوص وذلك بطرحه اقتراح إقرار نظام للحكم الذاتي يتيح لسكان أقاليمنا الجنوبية تدبير شؤونهم بأنفسهم في ظل السيادة الوطنية.

هذا الاقتراح الذي حظي بتأييد واسع من الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن وعن الدول الشقيقة والصديقة التي أعربت عن وقوفها معنا في صف واحد، صف النزاهة والإنصاف واحترام الشرعية الدولية وإحلال الحق محل الباطل، ومن هذه الدول تلك التي كانت في السابق قد ذهبت ضحية تضليل من طرف خصومنا متمادين في غيهم وفي ترديد وفاتهم التي لم تجد لهم في النهاية أي صدى أو قبول على مستوى الأسرة الدولية.

ولنا في مجلس المستشارين أن نؤكد تجندنا وراء جلالة الملك الهمام وتعبئة مطلقة لمواصلة توظيف الدبلوماسية البرلمانية في دعم هذا التوجه، الذي أجمع عليه المغرب ملكا وبرلمانا وحكومة وشعبا ليكون حلا دائما وسلميا ومتفاوضا عليه، وندعو أشقائنا في الجزائر إلى استعادة روح الوعي والرشد والصواب لمعالجة تداعيات هذا النزاع الثنائي في الأصل والنشأة، والذي يعرقل تحقيق آمال شعوبنا ومنطقتنا في التضامن والتكامل ووحدة الصف وبناء صرح المغرب العربي المنشود.

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

تميزت هذه الدورة بنشاط ملحوظ على مستوى اجتماعات اللجان والجلسات العامة، وقد تخللها النقاش المفتوح بمسؤولية بين جميع الفرقاء الذين عبروا، كل جانب منهم، عن مواقفه وقناعته إزاء مواضيع المثارة عند طرح عدد من المشاريع ومقترحات القوانين، حيث تم التصويت في هذا الصدد على ما مجموعه 19 نصا، وفي طليعة هذه النصوص ما يتعلق بقرارات المجلس الدستوري القاضية بعدم دستورية بعض المقتضيات الموافق عليها في وقت سابق من قبل مجلسنا، والواردة في كل من القانون التنظيمي والقانون الدستوري والقانون التنظيمي لمجلس النواب والقانون التنظيمي لمجلس المستشارين.

وقد تم تصحيح هذه المقتضيات وملاءمتها كي تكون مطابقة للدستور، ويتعلق الأمر هنا بالإمكانية المخولة لأعضاء المجالس الثلاثة الإدلاء

بتوضيحاتهم أمام المجلس الدستوري بخصوص عدم التصريح بممتلكاتهم قبل اتخاذ هذا الأخير العقوبات المنصوص عليها في القانون، وكذا ازدواجية الآليات بحسب ما إذا تعلق الأمر ببداية أو نهاية انتداب العضو المخل بواجب التصريح بالممتلكات، وتمت أيضا إضافة أن التصريح بفقدان صفة عضو بأحد المجالس الثلاثة لايمكن أن يتم إلا بعد توجيه طعن بالمجلس الدستوري المخل بالتصريح بالممتلكات لتمكينه من الإدلاء بتوضيحاته قبل الإقدام على اتخاذ قرار بمعاقبته.

وبخصوص مشروع القانون الممثل بالباب الثالث من الجزء الأول من الكتاب الثالث من الظهير الشريف الذي يهم المصادقة على مجموعة القانون الجنائي، فقد عرف مناقشة مستفيضة حول مادية فريدة وثانية إلى نقل العقوبات التي بكانت مضمنة لمشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالمجالس المذكورة والخاصة بالتصريح بالممتلكات إلى مجموع القانون الجنائي، وذلك إثر القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري في شأن هذه النصوص وإعادة صياغتها من جديد وإحالتها على البرلمان.

في حين أن القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة العليا والذي يضم 42 مادة تمت إعادة صياغته على إثر القرار الصادر عن المجلس الدستوري بخصوص القانون التنظيمي بالمحكمة العليا، وذلك بعد أن تمت الموافقة عليه من مجلسي البرلمان، حيث صرح بعدم مطابقة بعض أحكامه للدستور، ويتعلق الأمر بمسطرة التجريح التي يعطى في شأنها في المادة 11 من هذا القانون أنه "يمكن تجريح كل عضو من أعضاء المحكمة العليا أومن أعضاء لجنة التحقيق باستثناء رئيسيها"، مصرحا بأن هذا الاستثناء غير مطابق للدستور.

وانصبت إعادة الصياغة كذلك على الفقرة الثالثة من المادة 12 والمادة 14 وطبقت أحكام أخرى من شأنها ضمان استمرارية المحكمة العليا في أداء مهامها في حالة قبول تجريح الرئيسين المذكورين، ويظهر من ذلك أن النص يرمي إلى تطبيق المقتضيات الواردة في الفصول من 88 إلى 92 من الدستور.

ورغبة في دعم الجهود القاصدة لتأهيل روافد الاقتصاد الوطني وتثبيت الدور الذي تنهض به المؤسسات العمومية وشبه العمومية على المستوى الإنتاجي والخدماتي وإجراء الإصلاحات التي من شأنها دوام مردودية وفعالية هذه المؤسسات، فقد نوقش وصوت على كل من مقترح قانون يتعلق بإصلاح نظام الضمان الاجتماعي ومشروع قانون يتعلق بإصلاح القرض الفلاحي ومشروع قانون يتعلق بإصلاح القرض الشعبي.

وبهدف تعزيز البنيات الأساسية لاستقطاب واستقبال السياح والوفاء بالالتزامات المسطرة في أفق سنة 2010 وما بعدها، فقد تناول المجلس بالدراسة والموافقة بالتصويت على مشروع قانون يقضي بسن إجراءات خاصة بتنظيم الإقامات العقارية قصد إعدادها وتخصيصها للإنعاش السياحي، وتضمن هذا النص 26 مادة وسيؤدي تطبيقه إلى خلق حوالي 28 ألف سرير عند حلول سنة 2011 وإيجاد مايقرب من 7000 منصب شغل مباشر.

أما مشروع القانون المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية فهو يتضمن 35 مادة وقد نوقش وصوت عليه بدوره، ومن أهدافه الحفاظ على تنوع المنتجات الفلاحية والثروة السمكية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها، وذلك من خلال التعريف بمواصفاتها وطريقة إنتاجها، وكذا الرفع من مستوى الجودة وتحسين مستوى المداخيل المترتبة عن تثمينها لفائدة مختلف الفاعلين المتدخلين في عملية الإنتاج.

كما تمت المناقشة والتصويت بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بتسنيد الديون، وهو النص الذي يغير ويتمم القانون المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول والقانون المتعلق بعملية الاستحفاظ.

وعلاوة على هذه النصوص، ناقش المجلس وصوت على نصين لاتخفى أهميتها، ويتعلق النص الأول بسن نظام أساسي لدور الحضانة الخاصة ومجموع مواده 31 مادة، وهو يرمي إلى تقنين فتح واستغلال دور الحضانة التي تستقبل الأطفال دون سن الرابعة وكذا الكيفية التي ستمكن من خلالها الإدارة من المراقبة الإدارية والصحية والتربوية.

ويتعلق النصف الثاني بالنقل عبر الطرق للبضائع الخطيرة ويتضمن 80 مادة ويهدف إلى الرفع من مستوى السلامة بالنسبة للأشخاص والممتلكات والبيئة، من خلال تحيين الإطار القانوني وذلك بملاءمته مع الضوابط والمعايير الدولية وجعل مقتضيات الاتفاق الأوربي قابلة للتطبيق في النقل الداخلي والتحكم في كل مراحل نشاط النقل عبر الطرق للبضائع الخطيرة، بتحليل دقيق لشروط التلفيف والشحن والتعبئة والإفراغ وبإعطاء تحديد واضح لواجبات ومسؤوليات كل المتدخلين في العملية.

وداخل دائرة الاهتمام بأسرة الدفاع التي تعتبر أحد العناصر الأساسية التي تعتمد عليها المنظومة القضائية، نوقش وصوت على كل من مقترح القانون المنظم لهيئة المحاماة ومقترح قانون آخر يتعلق بتنظيم الشركات المدنية المهنية للمحاماة.

وكان مسك ختام حصيلة التشريع هاته، المناقشة التي تم التصويت على كل من مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء، ومشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المحدث لنظام المعاشات المدنية ومشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المحدث لنظام المعاشات العسكرية.

وجرينا على ما درج عليه المجلس لتمكين أعضائه من مقتضيات الدستور لمحاورة السادة أعضاء الحكومة عبر الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية، فقد كان مجموع ما طرح من هذه الأسئلة خلال هذه الدورة 324 سؤالا، أجيب على 243 منها، وذلك كالتالي:

- 72 سؤالا آنيا؛
- و171 سؤالا عاديا؛

- بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة: 52 سؤالا أجيب على 46 منها.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط اللجان خلال هذه الدورة لم يقتصر على مناقشة النصوص المذكورة والتصويت عليها، بل امتد ليشمل فعاليات أخرى يقصد منها تقوية الدور الرقابي والتواصلي والانفتاحي للجان حتى تصبح أداة للتعرف عن كثب على دواليب تدبير الشأن العام والمستجدات الطارئة للأحداث الوطنية وسير العمل بمختلف المرافق القطاعية.

وهكذا، فعلى مستوى "لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة" ساهم تدارس وتطورات قضية الوحدة الترابية الوطني بعد الجولة الرابعة لمفاوضات "مانهاست"، ثم مسار العلاقات المغربية الجزائرية من خلال المبادرة المغربية الداعية إلى تجاوز وضعية إغلاق الحدود الفاصلة بين البلدين الجارين.

ونظمت اللجنة نفسها ندوة حول موضوع "الصحراء المغربية ومشروع الحكم الذاتي قراءة مستشفية في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"، شارك فيها إلى جانب السادة المستشارين نخبة من الباحثين والمتخصصين الجامعيين في العلاقات الدولية والخبراء الدبلوماسيين.

وبحثت "لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية" في اجتماعين إثنين، موضوعين منفصلين تعلق أولهما بحيثيات المراحل التي قطعتها عملية تفويت المصحات التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ودارت ثانيهما حول موسم التخييم سنة 2008، وشارك أعضاء "لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية" في يوم تواصلي حول عملية الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص فيما يتعلق بأراضي "sodea" و"sogeta"، حيث تمت زيارة ميدانية على هامش هذه التظاهرة لبعض المشاريع الفلاحية لمنطقتي الغرب والعرائش.

وعقدت اللجنة اجتماعا خصصته لتقديم المخطط الأخضر للمغرب وحصيلة الموسم الفلاحي الحالي، كما عقدت اجتماعا آخرا انصب فيه النقاش على وضعية الطاقة ببلادنا في ضوء التساؤل للمغرب للأسعار الآنية للنفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وفي إطار نشاط "لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية" قام السادة أعضاء اللجنة بزيارة مشروع بناء الطريق السيار مراكش - أكادير،كما عقد في وقت لاحق اجتماعا لبحث موضوع ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية لدى المواطنين.

واجتمعت اللجنة مؤخرا للاستماع لعرض حول تنفيذ قانون المالية 2008 خلال الستة أشهر الأولى وإعداد وتحضير مشروع ميزانية 2009، وتناول هذا العرض التطورات الهيكلية للاقتصاد الوطني والآفاق المستقبلية إلى غاية 2012، بما في ذلك التوجهات الأساسية والمعطيات المرتقبة لفترة 2009 – 2012.

وسهرت "لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان" على تنظيم يوم دراسي حول مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، وذلك بالتنسيق مع اللجنة المماثلة لمجلس النواب.

وقام السادة أعضاء اللجنة بزيارتين ميدانيتين، كانت الأولى بالشراكة مع "لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية" إلى لمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة، والثانية للسادة أعضاء اللجنة وحدهم إلى مقر ديوان المظالم، وتمكن المشاركون في الزيارتين من اللقاء بالمسؤولين والأطر العاملة بهاتين المؤسستين الوطنيتين ومحاورتهم بخصوص إستراتيجية العمل والآفاق المرسومة مستقبلا.

كما أقرت اللجنة في اجتماع لها إيقافا للمتابعة قضائية يخص أحد السادة أعضاء المجلس، وذلك بمقتضى ما تنص عليه المادة 178 من النظام الداخلي للمجلس وما يترتب عن ذلك من آثار قانونية، وتضمن تقريرها في هذا الشأن كل الخطوات الإجرائية التي يتطلبها تنفيذ هذا القرار.

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

إننا نأكد حضور الإيجابي لمجلسنا الموقر في الساحة البرلمانية الدولية، مشاركته الفاعلة في عدد من المؤتمرات والملتقيات على مختلف الأصعدة، وتبعته زيارات الهدف منها فتح باب الصداقة والتعاون والتنسيق والتشاور مع البرلمانات التي تربطه وإياها علاقات خاصة، وهو ما أضفى على الدبلوماسية البرلمانية ماكان معلقا عليها من مبادرات بناءة ونافذة.

وقد كانت الفرص سانحة لهذا المجلس ليسمع صوت بلادنا من أعلى العديد من المنابر ويدافع باستماتة عن الموقف المغربي إزاء مختلف الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن ذلك حمله لأمانة الإقناع بالحقوق الثابتة للمغرب للمحافظة على وحدته الترابية.

ومن الموائد والندوات التي استجابت لها وفورا المجلس منذ انطلاق الدورة المنتهية حتى الآن: الدورة 118 للاتحاد البرلمان الدولي "بكاب طاون" (Cape Town)، والزيارة التي قام بها مكتب مجموعة الصداقة مع مجلس الشيوخ الروماني وزيارة عمل إلى جمهورية الفيتنام، واجتماع لجنة السياسة لمجلس الشورى المغاربي بتونس وحلقة إعلام حول اتفاقية التجارة الدولية من تنظيم صندوق النقد العربي بأبوظبي، واللقاء التشاوري لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بنواكشوط، والدورة غير العادية للبرلمان العربي الانتقالي بالقاهرة.

كما انتدب المجلس وفودا عنه إلى كل من الندوة البرلمانية الرابعة حول مكافحة الإرهاب بروسيا واللقاء الاستطلاعي لمقر منظمة حلف الشمال الأطلسي ببروكسيل، وزيارة عمل نظمتها جمعية غرف التجارة والصناعة لحوض الأبيض المتوسط بنفس العاصمة، والمؤتمر البرلماني حول السيدا بمقر هيئة الأمم المتحدة بنيويورك، والمؤتمر البرلماني العالمي لتكنولوجية المعلومات بصوفيا.

وفي نفس السياق، قام وفد من المجلس بزيارة عمل إلى باماكو تمكن عبرها من مد قنوات الاتصال بين الجمعية الوطنية المالية وبدعم العلاقات الثنائية واستجلاء الحقائق التي كان يروجها خصومنا بنشر أكاذيبهم حول طبيعة القضية الوطنية وملابساتها، وقد تفهم ممثلو الشعب المالي هذه الحقائق ووعد ببسطها أمام صناع القرار ببلادهم، كما عبروا عن تقديرهم للاقتراح المغربي الهادف إلى حل القضية، وبعد حوالي أسبوعين من ذلك شارك المجلس في ندوة بماكو (Bamako) حول موضوع الهجرة في إفريقيا الغربية.

وتوجه وفد آخر إلى كندا للمشاركة في مؤتمر رؤساء البرلمانات الفرانكفونية والذي أعقبه لقاء الدورة العادية للجمعية البرلمانية الدولية الفرانكفونية، واحتضنت مدينة "كيبيك" (Québec) هاذين الحدثين اللذين مكن السادة أعضاء الوفد من التباحث مع الوفود المشاركة حول ما يهم التنسيق وتبادل الخبرات بين مختلف الأطراف.

وحضر ممثلون عن المجلس أيضا اجتماعات تهم الجمعيات البرلمانية الأوروميتوسطية على مستوى كل من لجنة القضايا السياسة والأمن وحقوق الإنسان ببروكسيل ولجنة القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتعليم بالقاهرة ولجنة حقوق المرأة بتونس، ولجنة الرفع من جودة الحياة والمبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية بلشبونة بالبرتغال.

وعلى مستوى جمعية البرلمانات المتوسطية كان المجلس ممثلا في اجتماع مجموعة العمل حول تدبير الموارد المائية التابعة لهذه الجمعية والذي انعقد بمدينة كان (Cannes) الفرنسية، وشارك المجلس عبر ممثليه في اجتماع "لجنة شؤون المرأة والطفولة" بتونس حيث تزامن هذا الاجتماع مع انعقاد الدورة التأسيسية لبرلمان الطفل المغاربي، وشارك المجلس في ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة مستقبليات للتدريب والاستشارات حول استخدام إدارة المال في ظل تطوير القدرة المؤسسية للمجالس التشريعية العربية بعمان والندوة الدولية حول مراقبة الانتخابات التي نظمتها منظمة الأمن والتعاون لأوربا في فيينا.

وكان لمجلسنا في نفس الفترة شرف احتضان أشغال اللجنة السياسية المنبثقة عن مجلس الشورى المغاربي، وكذا المؤتمر الإفريقي الأول حول الهجرة الذي أشرف على تنظيمه بالتعاون مع كل من مجلس النواب والإتحاد البرلماني الإفريقي والإتحاد البرلماني الدولي، وقد تم ذلك بمقر البرلمان، في حين انعقد اجتماع لمجموعة الأعمال للجمعية البرلمانية المتوسطية حول حوار الثقافات والأديان والهجرة بمدينة فاس.

وقد شهدت الوفود المشاركة بمختلف برلمانات الدول الشقيقة والصديقة ووسائل الإعلام الوطنية والدولية بالإعداد الجيد والتنظيم الموقع، والنتائج الطيبة التي توجت بها أشغال هاته التظاهرات الثلاث.

وتشرف المجلس باستقبال عدد من رؤساء وأعضاء البرلمانات ووزراء الخارجية وشخصيات سامية، من بين هؤلاء: السيد رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية الذي كان يرفقه ممثلين من مختلف الأحزاب والتيارات السياسية في بلاده والسيد رئيس برلمان أمريكا الوسطى والسيد وزير خارجية البرازيل والسيد وزير خارجية جمهورية الرأس الأخضر والسيد المدير العام لمنظمة الأمن العربية والسيد السيد رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوربا، وعدة وزراء وسفراء آخرين اتسمت زيارتهم بطابع الود والمجاملة والرغبة في ربط حبل التعاون والتواصل مع مؤسستنا التشريعية.

وأذكر أيضا بزيارة الأعمال التي قام بها السيد رئيس مجلس الشيوخ السنغالي وبصحبته وفد هام لبلادنا، تلبية لدعوة كنا قد وجهناها إلى سيادته وذلك للتأكيد على العلاقات المتميزة التي بين المغرب وهذا البلد الإفريقي الشقيق، وكانت مناسبة جدد فيها الضيف السنغالي المساندة المستمرة لبلاده قيادة وشعبا بمغربية أقاليمنا الجنوبية والحل الصائب الذي يرتئيه المغرب للنزاع القائم بهذا الخصوص مع الجزائر ومن يقف بصفها.

وختاما، ها نحن نسدل الستار عن هذه الدورة وكلنا إيمانا بأننا نضمن لكل عمل بشري النتائج المتوخاة التي يرمي إليها وهو ذلك الترابط القوي بين القائمين به وتلك الإرادة المشتركة لأن تكون أدوات القرار وتنفيذه خاضعة لمنطق التخليق والانضباط والوضوح، هذا ما نسعى إليه في مجلسنا الموقر الذي سينهي بهذه المناسبة عقده الأول من عمره المديد بحول الله، وهو شغوف بما حققه من مكاسب وانجازات جعلت منه مؤسسة دستورية منتجة بقدر ما هي مساهمة إلى حد بعيد في المشهد المؤسساتي والصرح الديمقراطي لبلادنا.

وأتوجه بشكري إلى:

- السيد الوزير الأول؛
- السادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس؛
- والسادة رؤساء الفرق؛
- والسادة رؤساء الأعضاء الدائمة؛

وسائر السادة أعضاء المجلس على ما بذلوه من ثمين الجهود وعلى ما تحلوا به من سعة الصدر وطول النفس ومن الشعور بالمسؤولية، مما أدى إلى إثراء الحوار الديمقراطي في أبهى صوره وبلوغ الخلاصات التي كنا نتوق إليها طيلة هذه الدورة.

كما أخص موظفي المجلس بالثنايا على حسن تعاونهم وما أبانوا عنه من حرص ووفاء، وكذا وسائل الإعلام التي هي بالنسبة إلينا القاطرة المتابعة لأعمالنا والدالة لنشاطنا، وبالمناسبة أتقدم إلى العاملات والعاملين فيها بتحية التقدير والامتنان.

وإلى الرب الأعلى نرفع رجاءنا ليوفقنا ويسدد مساعينا في كل ما نقوم به من جهد موصول من أجل الرفع من مستوى الأداء لدى مؤسستنا

الدستورية الناهضة حتى تزداد مساهمتها بالقدر الأوفر في بناء صرح الديمقراطية والتنمية والوحدة بين جميع المغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول،
السادة والسيدات الوزراء،
حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس،

بهذا نكون قد اختتمنا هذه الدورة الربيعية، وسنعطي الكلمة للسيد الأمين لإلقاء البرقية الموجهة إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فليتفضل السيد الأمين.

السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أسلمين.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
أختي إخواني المستشارين المحترمين،

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله وعز أمره:

إلى حضرة أمير المؤمنين وسبط الرسول الأمين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمدكم الله بالنصر المكين وعزز سبيلكم بالفوز المبين.

وبعد؛ أتشرف يا مولاي أصالة عن نفسي ونيابة عن السادة أعضاء مجلس المستشارين بأن أرفع إلى سدتكم العالية بالله المحفوفة بتوفيقه ورضاه، آيات الولاء والإخلاص والوفاء، التي تتجدد بالتوالي أيام عهدكم الزاهر وما حقق المغرب فيها على يديكم من مكاسب ومنجزات وما اجتازه من مراحل النمو والارتقاء وما بلغه من مدارج السؤدد والمناعة بفضل قيادتكم الحكيمة.

وإنها لمناسبة نتقدم فيها إلى جلالتكم بالتهاني الخالصة والتمنيات الصادقة ورعاياكم الأوفياء المنتظمون في مسيرتكم الظافرة، يسعدني على امتداد أراضي الوطن من أقصاه إلى أقصاه، للاحتفاء بعيد العرش المجيد الذي يخلد ذكرى

جلوسكم على عرش أجدادكم الغر الميامين، الذين حافظوا للأمة على قيمها المثلى وتراثها الأصيل وشخصيتها المتميزة بأسمى المعاني وأعلى المرامي وأغلى السمات.

وترمز هذه الذكرى الغالية من جانب ثاني إلى العروة الوثقى التي تربط دائما بين العرش والشعب والقائمة على التشبث بالمقدسات والأخذ بالتوجه نحو التطوير والتجديد، دونما تفريط في الجذور والخصوصيات ودعم المشروع الديمقراطي التنموي الوطني الذي اتضحت معالمه وظهرت ملامحه وانتقل من الطرح النظري إلى الفعل الملموس.

مولاي صاحب الجلالة،

إنه لمن مباعث اليمن والأمل أن يختتم مجلس المستشارين دورته الربيعية لسنة 2008، وهو ينتشي بما ازدانت به حصيلته من عطاء وافر ومردودية مشجعة على مستوى التشريع ومراقبة الحكومة والدبلوماسية البرلمانية، وتفعيل عملية التتبع والاستطلاع التهييب القدرات التي سارت أداة داعمة لاضطلاع المؤسسة التشريعية بما هو موكول لها من مهام دستورية.

ويأتي ذلك كله في ضوء حوار الديمقراطية المفتوح والجاد الذي يشارك فيه جميع الفرقاء من مختلف مشاربهم السياسية والاقتصادية والمهنية والحرفية والنقابية، معتبرين توجيهاتكم السديدة وأفكاركم الرشيدة منبعا هاديا ونبراسا منيرا لهم فيما يبدونه من مبادرات وما يقدمون عليه من خطوات.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينكم بولي عهدكم الأمير المحبوب الأمير مولاي الحسن وشدد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب بخير الدعاء الصادر من القلوب المؤمنة.

والسلام على الجناب العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط يوم الخميس 20 رجب 1429 الموافق 24 يوليوز 2008.

خديم الأعتاب الشريفة: مصطفى عكاشه
رئيس مجلس المستشارين

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس:

السيد الوزير الأول،
حضرات السيدات والسادة الوزراء،
حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

بهذا نكون قد اختتمنا اليوم هذه الدورة الربيعية لسنة 2008.

ورفعت الجلسة.